الأبعاد الفكرية والتاريخية للتمويل الأصغر
وبعض ملامح الرؤية السودانية
بالتركيز على تنويع المنتجات.

بروفيسور بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم[1].

1. مقدمة.

التمويل الأصغر قد يعني في أزهان الكثيرين أي شيء يتراوح ما بين حفنة من أموال الصدقات وما تقدمه البنوك الحكومية واتحادات الإقراض لعملائها الأقل تأثيرا [2] . ويشير مصطلح" التمويل الاصغر" إلى توفير الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشيطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية، وذلك وبهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم: ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى.

في هذه الورقة سنركز على البعد التاريخي والنظرى للتمويل الأصغر. كما سنتناول الملامح الفكرية الرئيسية التى ظهرت في التجربة السودانية حتى تاريخ اليوم.

1. حول تاريخ التمويل الأصغر.

تشير الدراسات والأبحاث حول تاريخ التمويل الأصغر إلى أن البلدان المتقدمه كان لها تجارب متعددة ترجع حتى القرن السادس عشر، خاصة في ايرلندا وألمانيا التى أقامت أول نظام تعاوني للإئتمان بقروض صغيرة في عام 1864م. وإنتشر التمويل الأصغر إلى أستراليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا والنمسا. هذا بالإضافة إلى تجارب أخرى في غرب أفريقيا والهند وكينيا والبرازيل وبنغلاديش[3]. ويشير تاريخ الدول الغنية في التمويل الأصغر للكثير من

---

[1] رئيس وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي.
الآراء الوارده في هذ الورقة تمثل رأي كاتبها وليس بالضرورة رأي بنك السودان المركزي.

[2] "What do you know?" *The Economist,* 3 November 2005.

[3] لمزيد من التفاصيل أنظر، Hans Dieter Seibel, 2005, " Does History Matter? The Old and the New World of Microfinance National Europe and Asia" Paper Presented at: From Moneylenders to Microfinance", Asia Research Institute, in University of Singapore, 7-8 October.
أنظر أيضا Thomas Ditcher, 2007, A Second Look at Microfinance: The Sequence of Growth and Credit in Economic History, The CATO Ininstitute Feb 15, paper No. 1.

النتائج بشأن نظرية التمويل الأصغر تناولها بإسهاب الكاتب توماس ديتشر، يمكن تلخيصها نتائجها الرئيسية في التالي[4]:

تجربة الثورة الصناعية أن يتم إستخدام التمويل الذاتي من المدخرات أو الإقتراض من شبكة إجتماعية من أجل بداية الأعمال التجارية. القروض الصغيرة لم تلعب دورا ملحوظا في بداية العمل أو تطور العمل الصغير تاريخيا، والتنمية الإقتصادية جاءت قبل أو مع حركات دمقرطة الخدمات المالية (نوفير فرص للجميع للحصول على القروض).

المجهودات الأولي في الأنظمة الرسمية في التمويل التي إستهدفت الفقراء بدءأ من الجمعيات الصديقة الإنجليزية في نهاية القرن الثامن عشر ووصولا إلى الحركة الألمانية الأولي للإتحاد الإئتماني والتجارب الموجهة نحو دمقرطة الخدمات المالية كانت في الغالب قائمة على المدخرات و التوفير[5]. ومن المعروف أن نجاح أكبر المصارف في العالم في مجال منح التمويل الأصغر (بنك راكيات) جاء نتيجة لإعتماده على ذاته في تعبئة وحشد الموارد ولعدم إستخدامه لأي موراد مالية خارجية كأساس لرأس المال ولحسن إدارته. يبدو أن تاريخ خدمات الإئتمان والإدخار لم يتغير، حيث أن الشخص الفقير في الماضي كما هو الحال اليوم ليس صاحب مشروع وعندما توفر له أول فرصة للحصول على الإئتمان فإنه يكون بغرض الإستهلاك أو من أجل تيسير التدفق النقدي، ويفضل صاحب المشروع العادي أن يبدأ بالإئتمان غير الرسمي أو المدخرات عوضا عن الإئتمان الرسمي[6]. خلاصة القول أن حصول الفقراء على الإئتمان الرسمي في الماضي يأتي بعد الإدخار وكذلك بعد الإئتمان غير الرسمي ويكون من أجل الإستهلاك وليس الإستثمار.

يوجد دليل دامغ على أن النمو يأتي أولا ومن ثم الإئتمان، أي بناء النشاط أو القطاع يجي أولا ومن ثم يتلوه الطلب على الإئتمان الرسمي من أجل التوسع في هذا النشاط. وقد كان هذا هو دور البنوك في السنوات الأولى من الثورة الصناعية في أوروبا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. كما أن قيادة النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة لم يكن نتيجة لقروض الفقراء ولكن نتيجة للتوسع في العمل التجاري والصناعي. كما لم تقم التنمية الإقتصادية في الدول المتقدمة وماتلاها من أهداف لخفض نسبة الفقر على توفير المزيد من فرص الحصول على القروض متناهية الصغر من أجل حصول الفقراء على الدخل أو إمتلاكهم للأصول، بل نتج عن عملية التنمية و فرص عمل جعلت من الفقراء العاملين هدفا للخدمات المالية، بدءا من الإدخار ثم الإتجاه نحو الإستهلاك. وكما يري بيتر بوير أن " الحصول على المال هو نتيجة لإنجاز إقتصادي وليس شرط له".[7] على النقيض فلإن طبيعة وتسلسل النمو والإئتمان الجماعي إختلف اليوم عما كان عليه في الماضي حيث إفترضت ثورة التمويل الأصغر اليوم أن رأس المال هو أساس التمويل الأصغر وشرط من شروط التنمية.

---

[4] أنظر Thomas Ditcher, 2007، المرجع السابق.

[5] Hans Dieter Seibel, 2005, " Does History Matter? The Old and the New World of Microfinance in Europe and Asia" Paper Presented at: From Moneylenders to Microfinance", Asia Research Institute, National University of Singapore, 7-8 October.

[6] حتى في الوقت الراهن وجد أن 87% من الأعمال التجارية المبتدئة في إثني عشر دولة متقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وسنغافورا وكوريا حصلت على التمويل من مصادر غير رسمية (أنظر Thomas Ditcher, 2007 مرجع سبق ذكره).

[7] بيتر بوير، 2000، من البقاء إل التبادل وغيرها من المقالات، جامعة برينستون، ص. 6، أقتبست الجملة من توماس ديتشر، 2007.

الإئتمان بالنسبة لأصحاب القروض الصغيرة وسيلة يتوفر من خلالها رأس المال لكي تنمو أعمالهم أو لكي يقوموا من خلالها جني الأرباح أو الأثنين ومن ثم يحرصون على تسديد ماعليهم من إلتزامات مالية. ولكن الإئتمان بالنسبة لكبار التجار يأخذ منحى آخر إذ أنه أكثر من مجرد أموال بل وسيلة لتعطيهم وضعية ونسبة أكبر في التدفق التجاري، وهم بذلك ينظرون للقروض نظرة الحفاظ على الوضع في شكله الإئتماني قدر المستطاع، عكس سلوك صغار المقترضين الذين يودون سداد قروضهم والتخلص من الدين، بمعني أنه وفي مجال علاقات الإئتمان فإن المقترض التجاري الكبير والمقترض الصغير الفقير نوعين مختلفين من البشر. وأن النظرة إلى القروض الصغيرة والكبيرة تتلخص في العبارة المشهور للإقتصادي المعروف جون ماينرد كينز أنه إذا ما إقترضت مبلغ 100 جنيه من البنك فإنك في ورطة، ولكن إذا إقترضت مبلغ مليون جنيه فإن البنك سيكون في ورطة.

وبالنظر إلى التجربة الحديثة في التمويل الأصغر يمكننا ملاحظة التالي:

- التمويل الأصغر هو الفكرة الوحيدة في الصناعة المصرفي الحديثة التي تمثل صفة مميزة للإقتصادات الفقيرة والناشئة التى تم تطويرها وتطبيقها أولا في دول الجنوب (آسيا، أمريكا اللاتينية، أفريقيا) ، ومن ثم ذهبت لدول الشمال إلا أن نسب التمويل في دول الشمال لا تزيد عن 1-2% من إجمالي التمويل الأصغر على النطاق العالمي.

- المشروعات الصغري موجودة في الأصل بدون أن يكون هنالك جهد يذكر فى تنميتها في الأساس. لكن برامج الدعم (خاصة المالية منها) برامج حديثة التكوين مقارنة بعمر المنشآت، إلا أنها قطعت شوطا أكبر من نمو المشاريع نفسها حتى فى الدول المتقدمة.

- صناعة التمويل الأصغر صناعة نامية قدرت نسبة نموها بنحو 30% سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة، وإنخفض معدل نموها إلى 10% فقط خلال العام 2009م نتيجة للأزمة المالية العالمية. وتوضح إحصائيات أخرى أن التمويل الأصغر ينمو بمعدل 15-30% سنويا (نحو 5 بليون دولار سنويا) لذلك هنالك فرصة لراس المال الخاص في الدخول علما بأن مساهمة رأس المال الخاص في إزدياد ومن المتوقع أن تصل مساهمته إلى نحو 20 بليون دولار في عام 2015م [8].

- الهدف من التمويل الأصغر بدأ في التغير بينما كان الهدف في البداية دراسة أهمية التمويل الأصغر وكيفية الوصول للفئآت الأكثر فقرا خاصة النساء وبناء مؤسسات تمويلية معتمدة على نفسها والتأكيد على الأثر الإيجابي للتمويل الأصغر على الفئات المستهدفة، تغير في بداية الألفية الثالثة لبحث كيفية تلبية الطلب المتزايد للتمويل الأصغر. كما تحول مفهوم التمويل الأصغر من تمويل النساء بحفنة دولارات لشراء ماكينة خياطة أو تربية الماعز أوالدواجن إلى النظر إلى الفقراء بعين المستثمرين الذين يمكنهم تكوين الأصول وخلق الثروة وتنمية المشروعات.

- ومؤخرا إعترف المجمع الدولي بالتمويل الأصغر وأعلنت الأمم المتحدة عام 2005 عاما للإئتمان الصغير. وفي عام 1996 أسس البنك الدولي المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء وفي عام

[8] Standards & Poors's RatingsDirect, 11 March 2008, *Developing a Global Ratings Framework for Microfinance Institutions;* p.2. www.standardandpoors.com/ratingsdirect

1997 عقدت أول قمة للتمويل الصغير. وفي عام 2006 فاز محمد يونس وبنك غرامين بجائزة نوبل للسلام لما بذل من جهد في التنمية من خلال إستخدام الإقراض الصغير، وبعدها بدأ التبشير بالتمويل الصغير ومعجزاته في إزالة الفقر. وإنتشرت مؤسسات التمويل الأصغر، وأدبياته والشرائح الممولة منه بصورة مذهلة. ووفقا لتقديرات البنك الدولي، وهناك أكثر من 7000 مؤسسة تمويل صغير تخدم 20 مليون شخص في ليس فقط في الدول النامية بل أيضا في الإقتصادات المتقدمة. وقدرت المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء أن 500 مليون أسرة قد استفادت من القروض صغيرة حتى سنوات مضت.

2. الأبعاد الفكرية للإنتاج والتمويل الأصغر.

بدأت التنمية في الخمسينات والستينات بالترويج لمفهوم الإنتاج كبير الحجم خاصة في مجال الصناعة ولم ينظر إلى التوزيع للدخول والثروات كجزء اساسي من عملية التنمية، وكان من المتوقع أن تحل قضية الفقر بصورة مباشره وتلقائية عبر عملية التساقط من أعلي، بمعنى أن زيادة الإنتاج كفيل بتحقيق توزيع عادل للدخول بصورة آلية. وأثبتت التجارب أن هنالك مشكلات متفاقمة في التوزيع العادل للثروات عبر الزمن وأن مسألة التوزيع لا تقل أهمية عن مسألة الإنتاج. ونتيجة لذلك فقد أصبحت ظاهرة الفقر واضحة للعيان في الدول النامية خاصة في المدن لتى شهدت هجرات من الريف بغرض الإستفادة من الخدمات المتوفره بما فيها فرص العمل.

وفي بداية السبعينات ونتيجة لهذه الهجرة ظهر مصطلح القطاع غير الرسمي أو القطاع غير المنظم، الذي يرمز في الاساس إلى بعض أفراد الطبقة التى هاجرت من الريف للمدن في السبعينات (خاصة النساء) والذين يقومون بأعمال وخدمات تلبي حاجة بقية المهاجرين. وأول من إستخدم مصطلح (القطاع غير الرسمي) كيث هارت في ورقته بجامعة سيسكس الإنجليزية.[9] ومن ثم إستخدم المصطلح بواسطة منظمة العمل الدولية في تقاريرها حول العمالة في كينيا والسودان وكولومبيا على التوالي. وأصبح بعد ذلك هذا المصطلح شائعا حتى يومنا هذا.

وفي العام 1977 أصدر الإقتصادي الألماني كتابه المشهور شومبيتر (الصغير جميل)[10]، والذي تناول فيه محدودية الحاجيات الإنسانية والتقنية المناسبة، وكيف فشل التنظير الإقتصادي في تقدير حجم النشاطات وتساءل حول تناسبية الإنتاج بالحجم الكبير في الدول النامية. وفي السبعينات تناول الإقتصادي الباكستاني محبوب الحق في كتابه (ستار الفقر) الحاجيات الأساسية للإنسان وضرورة وضع الإنسان قبل المؤشرات الإقتصادية[11]. وفي الثمانينات صدر كتاب الدرب الأخر – الثورة الخفية في العالم الثالث، لهرناندو دي سوتو الذي أوضح أهمية القطاع غير المنظم[12]، كما صدر أيضا كتب حظوظ قاع الهرم لـ سي كي برهالاد الذي يمجد القوة لشرائية

[9] Keith Hart, 1971, "Informal Income Opportunities and the Structure of Urban Unemployment in Ghana", Paper presented at a conference on Urban Unemployment in Africa, university of Sussex.

[10] Schumacher, E. F.; *Small Is Beautiful: Economics As If People Mattered : 25 Years Later...With Commentaries* (1999). Hartley & Marks Publishers

[11] الحق، محبوب. "ستار الفقر. خيارات أمام العالم الثالث". ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1977م.

[12] سوتو، هرناندو، دي الدرب الأخضر: الثورة الخفية في العالم الثالث، ترجمة شوقي جلال، مركز الهرام للترجمة والنشر، 1997.

للفقراء. كل هذه الكتابات مهدت لإنتشار مفهوم التمويل الأصغر، حين تم تأسيس أول المؤسسات المصرفية في التمويل الصغير: بنك راقيات بأندونيسيا، وبنك غرامين في بنغلاديش، وبنك سول في بوليفيا.

والإفتراضات الفكرية والإعتقادات الراسخة التى ظهرت ضمن إتجاهات حركة الإقراض الأصغر للفقراء تاريخيا والتي ربما لا تدعمها دلائل قوية يمكن تلخيصها في التالي:

- الفقراء هم أشخاص لديهم الكثير من الإمكانيات وقليل من الخيارات.
- الفقراء محتاجون إلى الحصول على الخدمات المالية وعلى وجه الخصوص القروض من دون فوائد أو القروض بفوائد مدعومة من أجل بناء الأصول، وأن الائتمان يتحول آليا إلى مشروع إستثماري.
- كل الفقراء يفضلون العمل الحر ويريدون أن يصبحوا منظمي مشروعات ولكن ينقصهم التمويل الصغير وأنه قد تم إستثنائهم بشكل مقصود من الحصول على القروض المؤسسية.
- فقراء الدول النامية هم أفراد يقومون بالأعمال التجارية بالفطره ويتعاملون مع السوق غير الرسمي ولا يعتبر هذا النشاط الذي يقومون به مورد للكفاف، وأنهم يمكن أن يكونوا أصحاب مشاريع.

ولكن أثبت التجارب بالعملية أنه على الرغم من أن الفقراء قليلي الخيارات، إلا أنه ليس لدى كل الفقراء إمكانيات أو رغبات في الدخول في مشروعات وأن المشروعات الصغيرة القائمة لديهم تمثل مورد للعيش في مستوي الكفاف، وبالتالي ليس جميعهم بحاجة للقروض والقروض المدعومة. لهذا نرى أنه على الرغم من أن الممارسين للتمويل الأصغر والمتعاطفين معه أبدوا كثيرا من الحماس وحسن النوايا نحو الفقراء ولكن نجاح التمويل الأصغر حتى تاريخ اليوم ظل محدودا، ليس فقط لضعف كثير من الممارسات بل أيضا لأنه ليس علاجا وحيدا للفقر وليس كل الفقراء في حاجة إليه، وأفضل مايمكن لهذا التمويل أن يقدمه هو أن يكون واحدا من أدوات مكافحة الفقر.

3. الرؤية الفكرية للتمويل الأصغر بالسودان مع ملمح في تنويع المنتجات.

التجربة السودانية في التمويل الأصغر أفرزت كثير من الرؤي الفكرية يمكن تلخيصها في التالي:

- رؤية السودان الرسمية تعتبر التمويل الأصغر واحدا من التدخلات التي ينبغي أن تكون كمحصلة للبعد الإجتماعي ومسار المال في الإسلام، وهذه التدخلات ذات عائد للمؤسسات المالية وتهدف لمعالجة الفقر وهي جزء من منظومة الإستثمار المبني على التضامن.
- ملامح الرؤية السودانية ترى في كل الفقراء أشخاص يفضلون العمل الحر ولديهم الإمكانيات وتنقصهم الخيارات، وهم محتاجون إلى الحصول على القروض.
- رؤية التمويل الأصغر في السودان بدأ ت تتغير رويدا من كيفية الوصول للفئآت الأكثر فقرا (كما هو الحال في التسعينات وبداية الألفية الثالثة) إلى كيفية تلبية الطلب المتزايد للتمويل الأصغر مع توفر العرض وضعف الضمانات في السنوات الأخيرة.

- لم تبني رؤية السودان بعد على المدخرات وتوفير الزبائن كعامل رئيسي في التمويل، علما بان المدخرات تعتبر الاهم بعد التمويل والمكون الوحيد في التمويل الأصغر الذي يقوم به الزبون نفسه، ولم تبدأ كثير من المشروعات المتناهية الصغر طالبة التمويل الأصغر في السودان بالإئتمان غير الرسمي أو المدخرات عوضا عن الإئتمان الرسمي.

- ترغب سياسات التمويل الأصغر أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر مستدامة وذات بعد إجتماعي (تمليه نظرة الإسلام لمسار المال والدور الإجتماعي للمؤسسات المالية)، وجزء من المنظومة المالية للدولة، إلا أنه ولإعتبارات إجتماعية لم نصل بعد إلى الإعتماد على قاعدة السوق في تحديد تكلفة التمويل.

- لم تصل التجربة السودانية بعد لأن تكون مؤسسات التمويل الأصغر ضمن منظومة متكاملة من الإحتياجات الأساسية للفقراء (التعليم والصحة والطاقة والسكن والتأمين والعلاج وغيرها من الخدمات التى يحتاجها الفقراء). هنالك إهتمام بهذه الخدمات على المستوي القومي، إلا أنها تمت بمعزل ولم ترتبط بالتمويل الأصغر، إلا فى حالات نادرة. كما أن هنالك بعض التجارب في إدماج الإحتياجات الأساسية مع التمويل الأصغر كتجربة مشاريع إنارة القري بشرق سنار والبحر الأحمر.

- النظرة للتمويل الأصغر كآلية لتحقيق الإنتاج للسوق المحلي هي السائدة في السودان، مع غياب التوجه نحو الصادرات تماما.

- نلاحظ أن التجربة السودانية في التمويل الأصغر تعمل بنظام (سد النواقص) عند الحاجة (مثال لذلك وكالة كفالات لضمات التمويل بالجملة)، ولم تقتبس التجربة الفكرية التى تبني واقع التمويل الأصغر في السودان من التجربة العالمية إلا القليل الذي نحتاجه.

- في السودان كغيره من تجارب التمويل الأصغر الحديثة هنالك نظرة بأن الإئتمان يأتي قبل النمو، أي أن الإئتمان يأتي أولا ومن ثم يأتي النشاط. لهذا فإن الطلب على الإئتمان يأتي أولا بهدف قيام النشاط نفسه وليس من أجل التوسع في النشاط.

- هنالك مدرستان في السودان تختلف رؤيتهما حول التمويل الأصغر (مدرسة الدعم وإعتبار التمويل الأصغر جزء من منظومة معالجة الفقر على أسس غير تجارية ومدرسة إدماج مشروعات التمويل الأصغر في السياسات الإقتصادية لتعمل بصورة تجارية أسوة بالمشروعات الأخرى لزيادة الإنتاج والتشغيل وإعادة توزيع الدخول وزيادة الأصول). [13]

[13] تختلف أسس ونوعية التمويلات الصغيرة بإختلاف النظرة إلى التمويل. وتتدرج من الدعم المالي، والتمويل بدون ضمان، والتمويل بالضمان ، وصولا للتمويل الأكثر مخا طرة (رأس المال المخاطر).

4. الخلاصة والتوصيات.

في الماضي كان العالم مقتنعا تماما بأن الإنتاج الكبير يقوم على حل قضية الفقر تلقائيا. ولكن المشكلات المتفاقمة في التوزيع العادل للثروات عبر الزمن أثبتت أن ظاهرة الفقر جزء لا يتجزأ من نتائج النظام الإقتصادي القائم على السوق. وأدت هذه الظاهرة إلى الهجرات من الريف بغرض الإستفادة من الخدمات المتوفره بالمنطق الحضرية بما فيها فرص العمل والكسب.

وبعد الكتابات حول التقنية الوسيطة وعدم تناسبية الإنتاج بالحجم الكبير للدول النامية وضرورة وضع الإنسان قبل المؤشرات الإقتصادية، وكذلك الكتابات التى قامت بتقييم القطاع غير المنظم وتمجيد القوى الشرائية للفقراء بدأ تأسيس مصارف كبيرة للعمل بالتمويلات الصغيرة.

والإفتراضات الفكرية والإعتقادات الخاطئة التى ظهرت ضمن إتجاهات حركة الإقراض الأصغر للفقراء تاريخيا أشارت إلى أن كل الفقراء هم أشخاص لديهم الكثير من الإمكانيات لأن يكونوا أصحاب مشاريع ولكن تنقصهم الخيارات وأنهم يفضلون العمل الحر وأنهم محتاجون للخدمات المالية المدعومة.

والتجربة العالمية في التمويل الأصغر مرت بعدة منعطفات بدأ من تجربة الثورة الصناعية التى تم فيها إستخدام التمويل الذاتي من المدخرات أو الإقتراض من شبكة إجتماعية من أجل بداية الأعمال التجارية. فضلا عن أن المجهودات الأولي في الأنظمة الرسمية في التمويل إستهدفت الفقراء. كما أن التجارب الموجهة نحو دمقرطة الخدمات المالية كانت في الغالب قائمة على المدخرات و التوفير.وفي الماضي يفضل صاحب المشروع العادي أن يبدأ بالإئتمان غير الرسمي أو المدخرات عوضا عن الإئتمان الرسمي، وأن حصول الفقراء على الإئتمان الرسمي في الماضي يأتي بعد الإدخار وكذلك بعد الإئتمان غير الرسمي ويكون من أجل الإستهلاك وليس الإستثمار. ويوجد دليل دامغ على أن النمو يأتي أولا ومن ثم الإئتمان، أي بناء النشاط أو القطاع يجي أولا ومن ثم يتلوه الطلب على الإئتمان الرسمي من أجل التوسع في هذا النشاط. ولم تقم التنمية الإقتصادية في الدول المتقدمة وماتلاها من أهداف لخفض نسبة الفقر على توفير المزيد من فرص الحصول على القروض متناهية الصغر من أجل حصول الفقراء على الدخل أو إمتلاكهم للأصول، بل نتج عن عملية التنمية فرص عمل جعلت من الفقراء العاملين هدفا للخدمات المالية، بدءا من الإدخار ثم الإتجاه نحو الإستهلاك. على النقيض فلإن طبيعة وتسلسل النمو والإئتمان الجماعي إختلف اليوم عما كان عليه في الماضي حيث إفترضت ثورة التمويل الأصغر اليوم أن رأس المال هو أساس التمويل الأصغر وشرط من شروط التنمية.

وبالنظر إلى التجربة الحديثة في التمويل الأصغر لاحظنا أن التمويل الأصغر هو الفكرة الوحيدة في الصناعة المصرفي الحديثة التي تمثل صفة مميزة للإقتصادات الفقيرة والناشئة التى تم تطويرها وتطبيقها أولا في دول الجنوب (آسيا، أمريكا اللاتينية، أفريقيا)، ومن ثم ذهبت لدول الشمال. كما لاحظنا أن برامج الدعم (خاصة المالية منها) برامج حديثة التكوين مقارنة بعمر المنشآت، إلا أنها قطعت شوطا أكبر من نمو المشاريع نفسها. كما لاحظنا تغير الهدف من التمويل الأصغر من كيفية الوصول للفئآت الأكثر فقرا خاصة النساء وبناء مؤسسات تمويلية معتمدة على نفسها والتأكيد على الأثر الإيجابي للتمويل الأصغر على الفئات المستهدفة، إلى كيفية تلبية الطلب المتزايد للتمويل الأصغر. كما تحول مفهوم التمويل الأصغر من تمويل النساء بحفنة دولارات إلى النظر إلى الفقراء بعين المستثمرين الذين يمكنهم تكوين الأصول وخلق الثروة وتنمية المشروعات.

وأفردت التجربة السودانية في التمويل الأصغر كثيرا من الرؤي الفكرية ممثلة في إعتبار التمويل الأصغر كواحد من التدخلات ذات العائد لمعالجة الفقر وهو جزء من منظومة الإستثمار المبني على التضامن. كما تغير الهدف

من كيفية الوصول للفئآت الأكثر فقرا إلى كيفية تلبية الطلب المتزايد للتمويل الأصغر مع توفر العرض. التجربة السودانية لم تبني على المدخرات و التوفير، ولم تبدأ كثير من المشروعات بالإئتمان غير الرسمي أو المدخرات. كما أن سياسات التمويل الأصغر تعمل على إستدامة المؤسسات ببعد إجتماعي لا بتجزأ من المنظومة المالية للدولة، ولكن لم تحرر الهوامش بعد ولم يتكامل التمويل مع متطلبات السكن والتأمين والعلاج وغيرها من الخدمات التى يحتاجها الفقراء، على الرغم من إهتمام الدول بهذه الجوانب. كما أن إختلاف المدارس نحو فهم التمويل الأصغر كمدرسة الدعم ومعالجة الفقر على أسس غير تجارية، ومدرسة إدماج المشروعات في السياسات الإقتصادية لتعمل بصورة تجارية لزيادة الإنتاج والتشغيل وإعادة توزيع الدخول وزيادة الأصول.

من الواضح أن الرؤية الفكرية للتمويل الأصغر جاءت بعد التطبيق وإقتحم السودان مجالات وقام ببناء مؤسسات متميزة ليس فقط في إطار التمويل الأصغر الإسلامي بل أيضا في الإطار الفكرى الذي قاد إلى تكوين وكالة لضمان التمويل بالجملة وربط عدد كبير من المزارعين بالأسواق وتشجيع إنشاء مؤسسات تمويل أصغر تمتد حتى المحليات لضمان الإنتشار والتغطية الجغرافية. ولكن نرى أن الرؤية السودانية في التمويل الأصغر تحتاج للنظر في الأمور التالية:

- الإعتماد على آليات السوق بصورة متدرجة في تحديد تكلفة التمويل لضمان الإنتشار.
- القيام بعمل منظومة مؤسسات متكاملة لتشمل بقية الإحتياجات غير التمويلية.
- النظرة للتمويل الأصغر كآلية للإنتاج الموجه نحو الصادرات أسوة بالدول الآسيوية والعمل على تحسين أداء المنتج الموجه نحو الصادرات في مرحلة مابعد الإنتاج وحتى البحث عن الأسواق الخارجية.
- وللسعي نحو إستكمال متطلبات الشمول المالي ينبغي إعادة النظر فى الإدخار كضمان جزئي ومؤشر لإلتزام الزبائن ومحسن للسلوك الإدخاري وكتمويل مكمل للتمويل المؤسسي في بناء المشروعات.
- ينبغي إعادة النظر في تسلسل النمو والإئتمان بحيث يكون النمو قبل الإئتمان، بمعني أن الطلب على الإئتمان يأتي ثانيا بهدف التوسع في النشاط وليس لقيام النشاط نفسه.
- وأخيرا، ينبغي فهم التمويل الأصغر على أسس إقتصادية على الرغم من أنه يعمل لتحقيق أهداف تقع في إطار الجانب الإجتماعي بإعتباره واحدا من الآليات لمكافحة الفقر. وربما تكون عملية الفصل بين رؤيتي الدعم من جهة والربحية مع الإستدامة من جهة أخرى مع تحديد أدوار المؤسسات المناط بها تحقيق أيا من الهدفين أمرا هاما للغاية في مسيرة التمويل الأصغر بالسودان في الفترة القادمة.